الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الرقم التسلسلي: ...../.....

قسم: العلوم المالية و المحاسبة رقم التسجيل ط1: 19085081963

رقم التسجيل ط2: 161635099245

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق
دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات – المسيلة–

إعداد الطالبتين:
- قويدري دنيا
- سلمي زهية

الاستاذ المشرف:
د/ محمد العربي غزي

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عريوة رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د. محمد العربي غزي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. رزيقات بوبكر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

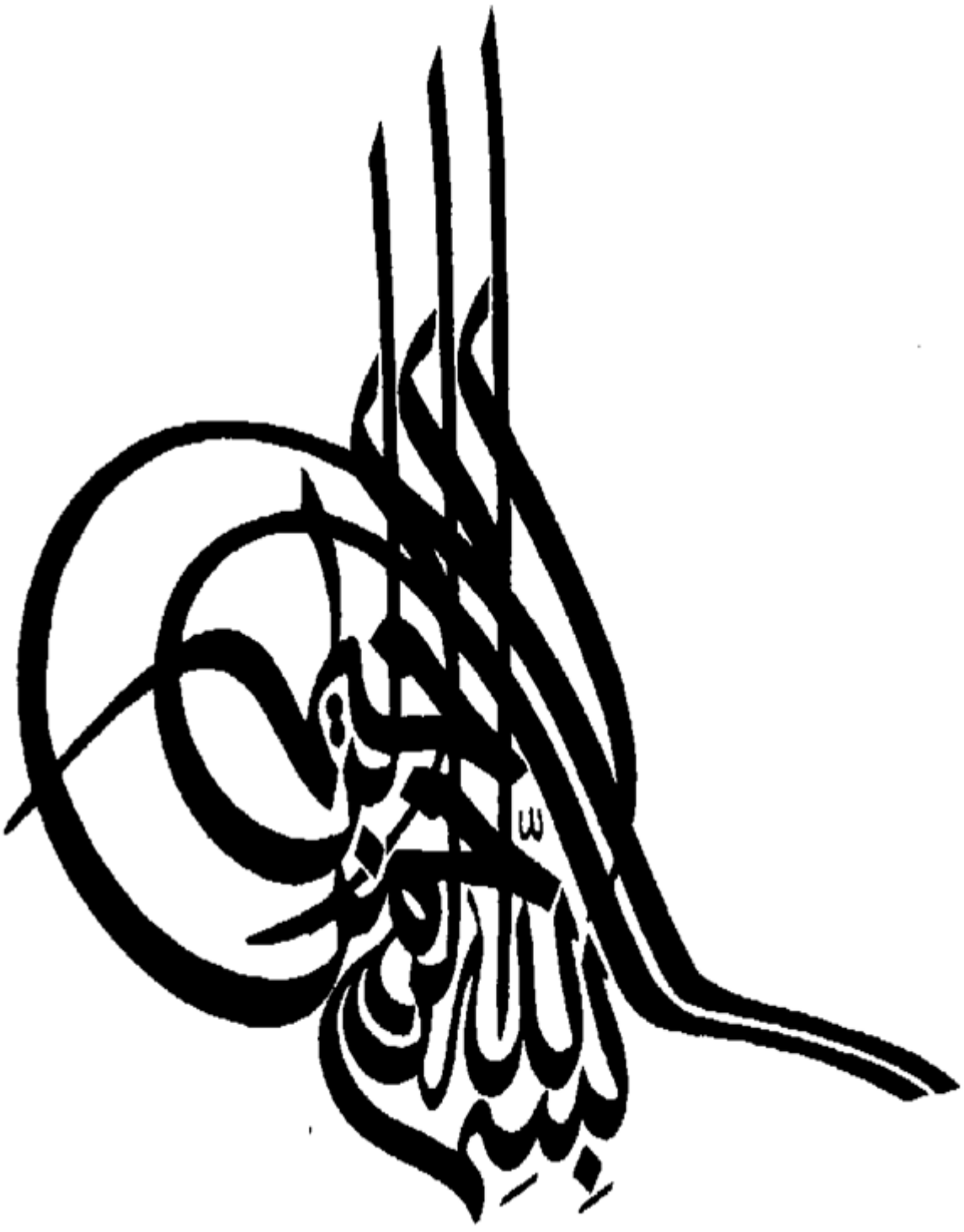
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي

إلى أغلى هدية منحني إيّاها ربي

أمي الحبيبة

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادةً

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق

والدي العزيز

إلى من ملؤوا علي حياتي، وشاركوني أحزاني ومسرّاتي

إخواني وأخواتي

إلى من نشأت وترعرعت بينهم، .. إلى من افخر بانتسابي لهم

عائلتيّ

اهدي هذا العم

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ هود الآية: 88

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد –صلى الله عليه وسلم–

إنَّ من باب الشكر أن يكون أوله لله عزَّ وجل

الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة، ويسر لنا ما استعصى علينا

وسخَّر لنا من يرشدنا حين تفرقت بنا السُبل

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا المشرف

الدكتور: محمدالعربي غزي

والأستاذ:رقيق برة عبد الحفيظ

وكل الموظفين بمكتب محافظ الحسابات

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة: ..... أ

1- الإشكالية: ..... أ

2- فرضيات الدراسة ..... ب

3- أهمية البحث ..... ب

4- أهداف البحث ..... ب

5- أسباب اختيار البحث ..... ب

6- حدود الدراسة ..... ج

7- المنهج المتبع ..... ج

8- الدراسات السابقة: ..... ج

9- هيكل الدراسة: ..... هـ

الفصل الأول: القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي في الجزائر

تمهيد: 8

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية 9

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية 9

أولا: تعريف القوائم المالية: 9

ثانيا/ أهداف القوائم المالية: 10

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية 14

المطلب الثالث: الافصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 16
المبحث الثاني: جودة القوائم المالية..... 20
المطلب الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية..... 20
المطلب الثاني: جودة القوائم المالية..... 21
المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق مصداقية القوائم المالية..... 22
خلاصة:..... 24
الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للمراجعة الخارجية ومعايير التدقيق الجزائرية
تمهيد..... 26
المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية..... 27
المطلب الأول مفهوم المراجعة الخارجية والهيئات المشرفة على تنظيم المهنة 27
المطلب الثاني: الأهداف العامة والخاصة للمراجعة 30
المطلب الثالث جودة المراجعة الخارجية وخصائصها..... 31
المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية..... 35
المطلب الأول: تعريف معايير التدقيق الجزائرية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر
..... 35
المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية 36
المطلب الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بالقوائم المالية..... 38
خلاصة الفصل..... 47

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات بالمسيلة

تمهيد 48

المبحث الأول :تقديم مكتب محافظ الحسابات والمؤسسة محل الدراسة 48

المطلب الأول: التعريف بالمكتب 48

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب 49

المطلب الثالث: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة 51

المبحث الثاني: تحليل نتائج المقابلة..... 52

المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول واختبار صحة الفرضية الأولى 52

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني واختبار صحة الفرضية الثانية 53

المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث واختبار صحة الفرضية الثالثة .. 54

خلاصة الفصل..... 57

الخاتمة:..... 59

نتائج البحث 60

التوصيات 60

أفاق الدراسة 60

المصادر والمراجع:..... 63

الملاحق

مقدمة

مقدمة:

إن التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، جعل المؤسسة تتعامل مع عدة إطراف مختلفة وهيئات لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة وهذا ما أدى إلى ضرورة تبادل المعلومات

هذه المعلومات بدورها لها دور فعال في خدمة المؤسسة والإطراف الخارجية فحديثا أخذت المعلومة دورا أكثر عمقا وشمولية أكثر من قبل

إن تمتع المعلومة المحاسبية بخاصية الصحة و المصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي وهذا ما اوجب على المؤسسة الاستفادة من خدمات مهنة تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها والتي ترتكز أساسا على اكتشاف والإبلاغ عن الأخطاء والتلاعبات الذي قد يؤثر على سير ومصالح المؤسسة ولكي تحقق هذه المهمة الهدف المرغوب وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وحتى يكون لهذه المعلومات قيمة إخبارية ذات جودة، وجب على مكاتب المراجعة المعنية بعملية المراجعة إن تتبع معايير صحيحة في اختيار المراجع الكفء والتخطيط لعملية المراجعة وكيفية جمع الأدلة لتقديمها في أخر مرحلة في شكل تقرير إفصاحي ذو قيمة إعلامية كافية ومن أهم أعمال التدقيق الشائعة في البيئة الجزائرية هي المراجعة القانونية الشرعية والتي يعتمد فيها محافظ الحسابات على المعايير الجزائرية للتدقيق والتي أعدت من اجل توجيهه أثناء أداء مهمته.

1- الإشكالية:

مما سبق فان السؤال الأساسي الذي تحاول المذكرة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الأتي:

للإجابة عن هذا التساؤل وجب تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ متى تكون القوائم المالية ذات فائدة ومصداقية؟

✓ ماهية جودة المراجعة الخارجية؟

✓ هل يلتزم محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية إثناء أداء مهامه؟

2- فرضيات الدراسة

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات الآتية:

✓ تتحقق الفائدة من الكشوف المالية عندما تتصف المعلومات الواردة بها بالخصائص النوعية

✓ تتمثل جودة المراجعة الخارجية في مدى قدرة المراجع في اكتشاف الأخطاء والمخالفات

✓ يلتزم محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية إثناء أداء مهمته.

3- أهمية البحث

يعتبر الموضوع الذي قمنا بتناوله موضوع الساعة فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2016 في إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق، المستمدة من المعايير الدولية للتدقيق، وقد قامت بتكوين محافظي الحسابات على تلك المعايير ليتمكنوا من القيام بمهامهم وفق المعايير الجزائرية للتدقيق

4- أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على معايير التدقيق الجزائرية
- التعرف على خصائص القوائم المالية
- الوقوف على مدى التزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية

5- أسباب اختيار البحث

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع:

- القيمة الكبيرة التي يشغلها الموضوع وضرورة لفت انتباه محافظ الحسابات إلى الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية
- كون هذا الموضوع في مجال التخصص للطالب

- الرغبة في لفت انتباه محافظ الحسابات إلى التقيد بمعايير التدقيق الجزائرية لإضـــفاء مصداقية أكثر على الكشوف المالية
- الرغبة في الحصول على كشوف مالية ذات جودة تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة

6- حدود الدراسة

الحدود الرمانية

- ارتبطت الدراسة بالحدود التالية:
- تم انجاز الدراسة خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2021/2020 و التربص لدى مكتب محافظ الحسابات من 1 افريل2021 إلى 30 مارس 2021

الحدود المكانية: تم انجاز الدراسة في مكتب محافظ الحسابات السيد رقيـــق بـــره عبـــد الحفيظ

7- المنهج المتبع

لمعالجة موضوع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وذلك لهـــدف التوصـــل إلـــى إجابات ونتائج منطقية تدعم الفرضيات الموجودة بالدراسة، فما يخص الجانب النظري فقد اعتمدنا على الدراسات و الكتب والمقالات العلمية و المجلات، إما فما يخـــص الجانـــب التطبيقي فقد تم لاستعانة بمنهج دراسة الحالة من اجل اكتشاف الإبعاد الحقيقية الميدانيـــة لمحافظ الحسابات أثناء تدقيق مؤسسة اقتصادية جزائرية

8- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات والمجلات التي مست موضوع بحثنا نذكر:

- فاتح سردور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مـــذكرة لنبل شهادة الماجستير، جامعة محمد بمضياف المسيلة، الجزائر 2003، 2004، استندت على دراسة مجموعة الوحدات التابعة لشركة ALGL للألمنيوم بالمسيلة خلال سنة 2004 هذه الدراسة إلى.

- إيضاح الغموض الذي يسري على مراجعة الحسابات وتمهيدا لدراسات أخرى في هذا الشأن.
- توضيح الأسس النظرية والإطار العملي ومحاولة التوثيق بينهما
- توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات في تقويم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة
- الكاتب طواف فاتح، رقايقية فاطمة الزهراء، اثر التزام محافظ الحسابات بالمعايير الوطنية للتدقيق على جودة التدقيق الخارجي، دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات في ولايات الشرق الجزائري:

✓تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تبني محافظي الحسابات للمعايير الجزائرية للتدقيق باعتبارها الخطوط الاسترشادية الحديثة للمهنة بهدف تعزيز جودة التدقيق الخارجي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام استبيان إحصائي موجه إلى عينة من مكاتب محافظي الحسابات، وقد توصلت الدراسة إلى ان ابر العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي يمكن تعزيزها بفعالية بالالتزام بالمعايير الجزائرية للتدقيق، كما يمكن لمحافظ الحسابات تدارك بعض النقائص، من خلال السعي بجدية إلى الرقي باعمال التدقيق إلى المستوى العالمي

✓مسعود كسكس، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية الجزائر، دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والاكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري خلال سنة 2018، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 5302ـ2392: pissn •2588-2457: pissn -02/06/ 2019

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه مراجع الحسابات في تحسين هذه الاخيرة من خلال

اعطائها أكثر مصداقية واكثر صورة واضحة، وهذا ما تم طرحه من خلال استقصاء مجموعة من المهنيين والاكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري

وقد خلصت الدراسة إلى ان مراجع الحسابات لهدور هام من خلال اهم التقارير التي يقدمها واهم التحاليل التي يقوم بها على القوائم المالية، والثقة التي يضع فيها ملاك الكيانات من اجل التاكد من مصداقية هذه الاخيرة، والرقابة على تسيير المؤسسة، واهم قواعد اعداد القوائم ومدى توافقها مع معايير النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إبداء رأيه بكل موضوعية وحيادية

- حمزة ضويفي، فؤاد عنون، مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق، دراسة عينة من المراجعين، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، رقم 1 ص 35، 50

هدفت الدراسة إلى عرض المعايير الجزائرية للتدقيق التي أصدرتا الجزائر ابتداء من 2016، وهذا من خلال توضيح محتوى هذه المعايير بالإضافة إلى التأكد من مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من المهنيين، وخلصت الدراسة إلى ان المعايير الجزائرية للتدقيق مستوحاة من المعايير الدولية مع وجود بعض الاختلافات التي ليس لها تأثير على محتوى المعايير وإنما الاختلاف كان في المصطلحات فقط، إما في الجانب التطبيقي تبين أن:

- المهنيون يحاولون الالتزام قدر الإمكان بالمعايير الجزائرية للتدقيق عند القيام بمهامهم وعند إبداء الرأي

9- هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية ومدى صحة أو نفي الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

- **الفصل الأول** حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، والذي بدوره ينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى ماهية القوائم المالية من خلال مفهومها وأهدافها ومستخدميها، إما المبحث الثاني تطرقنا إلى موضوع جودة القوائم المالية.

- **الفصل الثاني** قمنا بالتطرق إلى مدخل مفاهيمي للمراجعة الخارجية ومعايير التدقيق الجزائرية والذي بدوره ينقسم إلى مبحثين المبحث الأول تناول عموميات حول المراجعة الخارجية إما المبحث الثاني خصص لمعايير التدقيق الجزائرية.
- **الفصل الثالث** خصص للدراسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات بالمسيلة

الفصل الأول

القوائم المالية وفقا

للنظام المحاسبي المالي في الجزائر

تمهيد:

تعـــتبر القــوائم المــالية الوسيلة للإبـــلاغ المـــــالي Financial Reportingمن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي يقوم عليها عملية إتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، وتعتبر ملخص كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وأهدافها وخصائصها ومستخدميها، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: جودة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى شرح تفصيلي حول القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية:

✍ **التعريف الأول:**

القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبة للأُطراف الخارجية، وعلى الرغم من أي القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، وإلا ان النظم مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية(الأصول، الخصوم، الإرادات، المصروفات...إلخ) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية التي تشمل (الميزانية أو قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية).[1]

✍ **التعريف الثاني:**

يمكن قول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة للموارد المؤسسة.

حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد ان يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها

[1]– محمد كمال أبو عجوة وطارق عبد العال حمادة، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، دار الجامعية، القاهرة، 2011، ص15

لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب ان تشملها القوائم المالية.[1]

✍ **التعريف الثالث:**

القوائم المالية في نتائج فكر محاسبي تم توصيل إليها من خلال الضرورية والماسة لممارسي مهنة المحاسبية، بإعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين ولمقرضين الحالين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين بمعلومات من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم.[1]

ثانيا/ أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المؤسسة والتغييرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

وتنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها؛

1- بن فرج زونية، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2014/2013، ص (46، 47).

2 – رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/2013، ص (94، 95).
http://dspace.univ-msila.dz

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛
- تقيم قدرة المؤسسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المؤسسة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة؛[11]

ومن جهة نظر الباحثان وحسب ما جاء به مجلس معايير المحاسبة الدولية ASB من خلال الإطار مفاهيمي الإعداد القوائم المالية، فإن للقوائم المالية هدفان رئيسيان:

- ✓تهدف إلى تزويد معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة الاقتصادية من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغييرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة، وذلك تلبية لاحتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية(OBERT ،2017).
- ✓ تهدف القوائم المالية على ضمان الشفافية من خلال الإفصاح الكامل وتقديم عرض عادل عن المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات (HAMID ،2012).[2]

---

[1] - بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص (57، 58).

[2]– أمينة حفاصة، عباس فرحات، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد02، 2018، ص88. :http //dspace.univ-msila.dz

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرض هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات.

وتهدف القوائم المالية ذلت الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدراة للموارد المتاحة لها، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي:

1- تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.

2- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع او الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

3- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والظروف التي تؤدي لتغير المؤسسة والمطالبات المترتبة عليها.[1]

[1]– بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص59.

ويمكن تبيين الأهداف القوائم في الشكل الموالي.

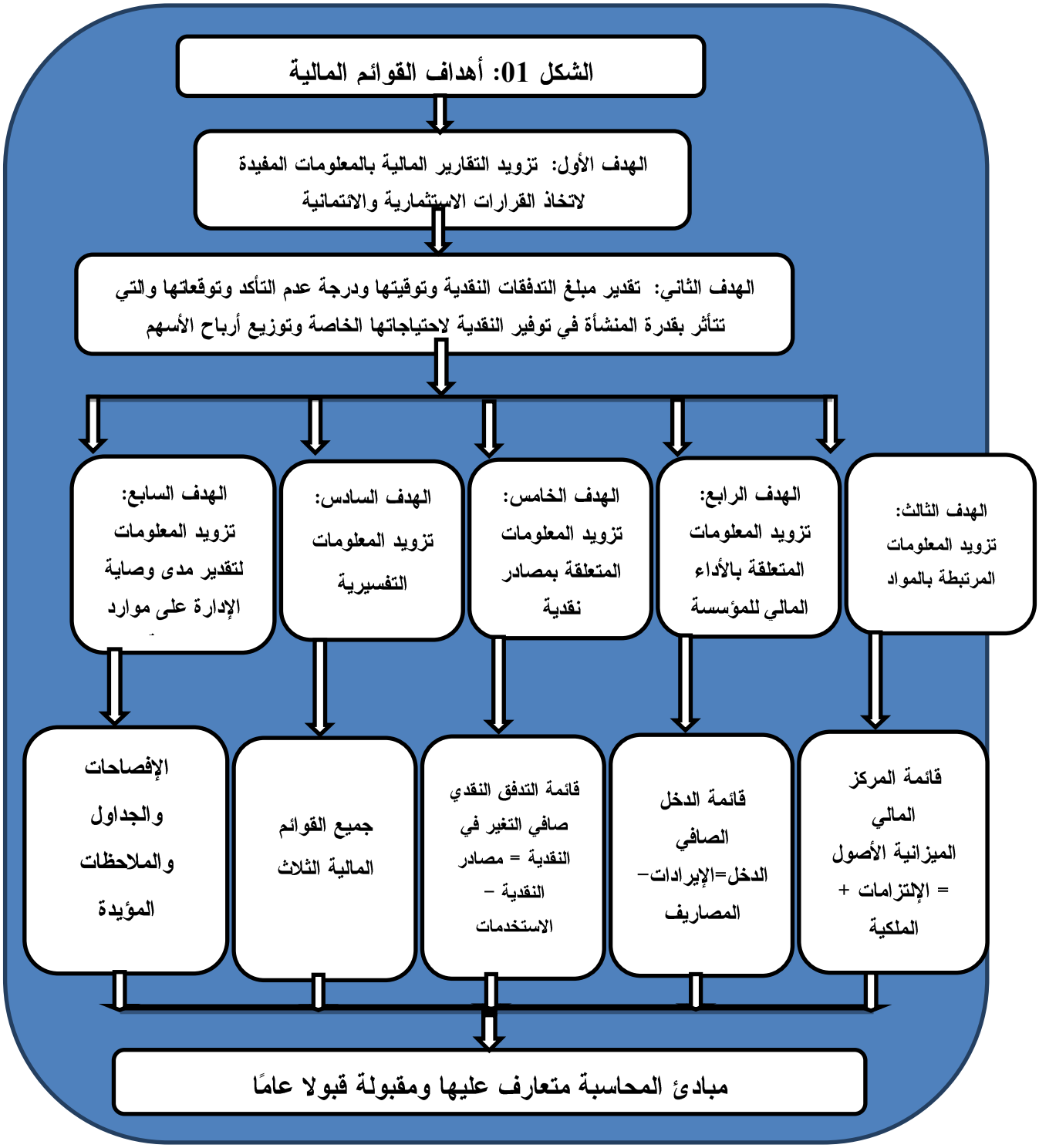

المصدر/ بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل الشهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2013، 2014، ص 60.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالشركات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستمرين المتحكمين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء، وكذا المحللين الماليين والإقتصادين و السماسرة.

1/ المستثمرين:

يهتم المستثمرين العاديين والمحتملين بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالشركة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة وذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقعات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة.

2/ المقرضون:

تمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطر التي يتحملها المقرض في حالة الظروف البيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه في حالة الإزدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره على طريقة تحليله وإمكانيات تقديم الائتمان، ويهتم المقرضون في طريقة تحليل الإمكانيات المستقبلية للشركة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد قروضهم مع الفوائد مثل معرفة القيمة السوقية لصول المرهونة، كما يهتمون بتحليل التدفقات النقدية المستقبلية ومدى استقرارها والاعتماد عليها، ويكونون أكثر تحفظا من غيرهم في درجة اعتمادهم على تحليل القوائم المالية.

3/ الإدارة:

تحتاج إدارة الشركة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، ربحيتها ومدى تقدمها وتطورها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع الشركة، ومن بينها تحليل القوائم المالية باستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة.

4/ مدققو الحسابات:

يحتاج مدققو الحسابات على كافة المعلومات والإيضاحات الإبداء آرائهم بشكل محايد عن مصداقية المعلومات الواردة في الكشوف المالية ومدى موضوعيتها وأنه تم إعدادها بدقة.

5/ العاملون:

يحتاج العاملون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الآمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

6/ الموردون:

يحتاج الموردون إلى معلومات تساعدهم في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدًا قادرًا على سداد ديونه.

7/ العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهمفي التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الإستمرارفي عملية انتاج وبيع السلع.[1]

8/ الأجهزة الحكومية:

تهتم لغرض تحصيل والضرائب المستحقة على المؤسسة، والتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة العامل بصاحب العمل، والحفاظ على البيئة.

كما تهتم الحكومات بتوزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المؤسسات، وبالتالي فهم يطلبون القوائم المالية بهدف تنظيم هذه الأنشطة وكأساس لإحصاء الدخل الوطني وغيرها من الإحصاءات.[2]

---

[1]– بن لخضر مسعودة، أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الكفاءة المعلومات لسوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلةّ، 2020/2019، ص (59، 60) .http://dspace.univ-msila.dz

[1]– عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، أثر القياس والإفصاح عن أدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 16-2019، ص119.

المطلب الثالث: الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لقد أوجب النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية"و" المعيار المحاسبي الدولي السابع" قائمة التدفق النقدي" القوائم المالية التالية:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الأموال الخاصة؛

الملاحق؛[2]

الميزانية الختامية (قائمة المركز المالي):

حسب المادة 33 من الرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ بتاريخ 26ماي2008 تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويجب أن تعرض على الأقل الفصول الآتية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01) الميزانية الختامية _ عناصر الأصول والخصوم_

عناصر الأصول	عناصر الخصوم
▪ التثبيتات المعنوية؛ ▪ التثبيتات العينية؛ ▪ الإهتلاكات؛ ▪ المساهمات؛ ▪ الأصول المالية؛ ▪ المخزونات؛ ▪ أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛ ▪ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الآخرين المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛ ▪ الخزينةالموجبة وما يعادلها؛	▪ الأموال الخاصة؛ ▪ الخصوم غير الجارية؛ ▪ الموردون والدائنون الأخرون؛ ▪ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛ ▪ مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة (إيرادات مثبتة مسبقا)؛ ▪ الخزينة السالبة وما يعادلها.

من جدول السابق يمكن تمييز ما يلي:

1) **الأصول:** وتحتوي على أصول جارية وغير جارية

✓ **الأصول الجارية:** هي الأصول التي تمتلكها المؤسسة من أجل بيعها أو استهلاكها، أو تتوقع تحقيقها خلال دورة الاستغلال العادية لا تتعدى السنة المالية، تكون إما أصول سائلة أو قابلة للسيولة وتشمل: المخزونات، الضرائب، الزبائن والمدينين الآخرين، الأموال لموظفة وحساب الخزينة..... إلخ.

✓ **الأصول الغير جارية:** وهي أصول تستعملها المؤسسة لاحتياجاتها بصفة دائمة ومستمرة تتعدى السنة المالية أو التي لا تستطيع تحقيقها خلال دورة الاستغلال العادية، وكذا ما هو محصل عليه من خلال التوظيف طويل الأجل.

2)الخصوم: كما أشرنا سابقا، تقسم إلى خصوم جارية وغير جارية:

✓ **الخصوم الجارية:** هيا التزامات على عاتق المؤسسة تشمل مبالغ النقود المستحقة عليها والواجبة السداد في غضون السنة.

✓ **الخصوم الغير جارية:** وتشمل باقي عناصر الخصوم الأخرى التي لا تعتبر جارية بما فيها عناصر الخصوم الأجل التي تتضمن فائدة حتى ولو تمت تسويتها خلال السنة 12 شهر التي تلي إقفال الحساب كما يجب على المؤسسات الخاضعة للتطبيق هذا النظام المحاسبي الجديد.

- إعداد ميزانية افتتاحية في أول جانفي2010 طبقا للتنظيم للجديد.
- إعادة معالجة المعطيات المقارنة للسنة المالية 2009 بهدف ضمان قابلية المقارنة مع المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية 2009.
- تقييد في رؤوس الأموال الخاصة للميزانية الإفتتاحية التصحيحات المتتالية لإعادة المعالجة المفروضة بفعل أول تطبيق لتنظيم الجديد.
- عرض في الملحق التفسيرات المفصلة لأثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض تدفقات الخزينة.[1]

[1]– موسى شرفية، الإفصاح عن القوائم وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2014/2013، ص 122/121.

1/ جدول حساب النتائج:

يعد حساب النتائج وضعية ملخصة عن الأعباء والمنتوجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، وهو جدول ملخص الأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، وتقدم المؤسسة هذا الجدول حسب الطبيعة كما يمكنها تقديم حسب الوظيفية ضمن الملاحق.

كما يظهر جدول حسابات النتائج النتيجة لصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحاأو خسارة ويحتوي هذا الجدول على المعلومات التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الأتية: (الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات اللإهتلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.[1]

2/ جدول تدفقات الخزينة:

نص المعيار المحاسبي الدولي (07) على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

[1]– واضح الصالح، المرجع التسابق، ص (35.36).

3/ جدول تغير الأموال الخاصة:

يعرف جدول تغير الأموال الخاصة أنه كل ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأسماله ومحتوياته الشخصية والإضافية لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل.

4/ الملحق:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة في العمليات الواردة في الكشوف المالية ومنها ما يلي:

أ- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة كل مخالفة لها مفسر ومبررة).

ب- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

ت- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع....إلخ.

ث- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وفيه.[1]

[1]– إسلام هلايلي، الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01_2021، ص 309.

المبحث الثاني: جودة القوائم المالية

المطلب الأول: الخصائص النوعية للقوائم المالية

▪ **الخصائص النوعية:** هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي؛ القابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة.[1]

▪ **القابلية للفهم والاستيعاب:** لا تكون معقدة، يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.

▪ القابلية للمقارنة: قابلية للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية المنشأة أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

▪ **الملائمة أو الدلالة:** حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه ــ

▪ **المصداقية والعدالة:** يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعتبر عنه من عمليات وأحداث.

أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعتبر عن المركز المالي بشكل عادل.[2]

---

[2]– محمد كمال أبو عجوة، طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 30.

[1]– بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص 49.

المطلب الثاني: جودة القوائم المالية

1/ مفهوم جودة القوائم المالية: "على أنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحساب ".

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتائج النشاط في المؤسسة خلال الفترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول التزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداء مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

✓ تعريف مجلس معايير المحاسبية الدولي (IASB)يفقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأولى (IASA)المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أنا القوائم المالية في عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأعراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للإعمال الموكلة لها.

✓ عرف مجلس معايير المالية (FASB) في البيان رقم (05) للمفاهيم الحسابية أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية بأنها مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، وأن إعداد مجموعة مترابطة تماماً من القوائم المالية التي تزود بأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي هو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، فالقوائم المالية تترابط مع بعضهما لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية

وهذه القوائم تقدم تاريخاً مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية، فالقوائم المالية هيا عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصيلها للأطراف الخارجة عن المشروع.[1]

المطلب الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق مصداقية القوائم المالية

تساهم جودة معلومات محاسبة في تحقيق مصداقية القوائم المالية من خلال الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات محاسبية، يرتبط هذا المفهوم بمجموعة من الخصائص التي توفرها لكي تتمتع المعلومة المحاسبية، بالجودة التي يمكن من خلالها أن تحقق أكبر منفعة لمستخدمها من خلال قدراتهم على اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المؤسسة، توفير هذه المجموعة من الخصائص وفعاليتها يعنى أن معدي القوائم المالية أو المحاسب قد تقل حقيقة المؤسسة عبر تلك القوائم والتقارير المالية من جميع النواحي التي يغطيها الإبلاغ المالي من جهة أخرى يكون أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية قد تحققوا اشباعيتهم من محتواها المعلوماتي والتحقيق هذه النتيجة يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وفي ظل نظام إدارة حوكمة شركة كفئ وفعال وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفئ يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق.[2]

✍ **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:**

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) البيان رقم (02) سنة 1980 والذي جدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب استخدامها للحكم على أهمية المعلومات المحاسبية المستخدمة في عملية صنع القرار، أي أن توفر تلك الخصائص يعبر على أن المعلومات مفيدة ويجب إبلاغها وتوصيليها لمستخدمها، [3]

---

[1]– مسعود كسكس، محمد زرقون، دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 10/05/ 2019، ص48.

[2]– ضيف الله محمد الهادي، تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبة، المجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد02–2019، ص317.

[3] - سعاد معاليم، سمية بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02-2019، ص http://dspace.univ–msila.dz.408

ومن خلال الجدول التالي يمكن تلخيص الخصائص النوعية التي تضمنها هذا البيان كما يلي: الجدول رقم(02):

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق البيان رقم(02) الصادر عن (FASB)

خصائص النوعية معلومات المحاسبية	القابلية للفهم
الخصائص الرئيسية (الأساسية)وعناصرها	الملائمة: القيمة التنبؤية، القيمة الإرتدادية التوقيت المناسب. الموثوقية: التحقق، الحياد، الدقة(الصدق).
الخصائص الثانوية	القابلية للمقارنة_الإنساق(الثبات).

المصدر/ سعاد معاليم، سمية بوحفص، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02-2019، ص 408.

خلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغييرات للمؤسسة، كما انها مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، إضافة إلى انها تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة.

مما يستلزم على مدقق الحسابات إبداء رأي فني محايد باعتباره متخصص ونزيها متمثلا في تقريره، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدميه الأمر الذي يترتب عنه تحقيق مصداقية للقوائم المالية من جهة والمساعدة على اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

الفصل الثاني

مدخل مفاهيمي للمراجعة الخارجية

ومعايير التدقيق

الجزائرية

تمهيد

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي حجر الزاوية الذي يخدم كافة الإطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يضمن أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تتمتع بالمصداقية والعدالة، ونظرا لأهمية هذه المهنة

قامت الهيئات الدولية بإصدار معايير التدقيق IAS الموحدة دوليا هدفها تطوير المهنة وإضفاء مصداقية وشفافية للقوائم المالية بالإضافة إلى تسهيل دراسة تقارير التدقيق المنتجة في البلاد الأخرى وقد سبق عملية إصدار هذه المعايير سعي كبير من الهيئات الدولية بغية تقليل الفروقات والحد من التناقضات القائمة في مجال المحاسبة وتسهيل القيام بالمقارنات المالية الدولية بين ممارسي مهنة التدقيق بين بلدان العالم.

ومن اجل رفع الأداء المهني لممارسي المهنة الجزائريين ومواكبة المستوى الدولي وفي ظل الإصلاحات التي مست المهنة في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة معايير محلية سميت بمعايير التدقيق الجزائرية NAA، تنظم وتضبط مهنة التدقيق في الجزائر ويعتمد عليها كإطار مرجعي للمهنة بدلا عن معايير التدقيق الدولية التي كانت إطار عام لمزاولة المهنة في الجزائر ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول تم تخصيصه إلى عموميات حول المراجعة الخارجية والمبحث الثاني خصص لمعايير التدقيق الجزائرية ومقارنة المعايير المتعلقة بالقوائم المالية مع نظيرتها الدولية لينتهي الفصل في الأخير بخلاصة

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية

تستعمل المؤسسة المراجعة كأحد الوسائل الرقابية وتلزم بها قانونا من اجل الحصول على رأي محايد، يبين مصداقية حسابات وعدالة قوائمها المالية ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال الرجوع إلى معايير التدقيق الجزائرية وتحديدا المتعلقة بالكشوف المالية

المطلب الأول مفهوم المراجعة الخارجية والهيئات المشرفة على تنظيم المهنة

مفهوم المراجعة الخارجية:

إن كل منظمة كالمؤسسة تسطر أهدافا وتسعى إلى تحقيقها، وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين فهم في حاجة إلى معلومات، قصد التسيير الأحسن ما أمكن لنشاطها، الملاك (مساهمون، شركاء...الخ بعيدون في الغالب عما يجري في المؤسسة، وهم في حاجة إلى معلومات حول النتائج والوضعية المالية لهذه الأخيرة) والعمال (المهتمون أكثر فأكثر بمشاكل التسيير والنتائج المتوصل إليها) فيهمهم الغير كذلك، أي كل المتعاملين معها من زبائن وموردين، سلطات العمومية، مساهمين محتملين وبنوك وغيرهم وعليه فالمؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحيانا، ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، ولكي تنال رضاهم لأبدان تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك ولابد إن تخضع للمراقبة

فالمراجعة إذن هي "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات "[1]

كما عرفها(GERMOND ET BANMOULT) :

أنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب فني من طرف مهني، مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ، ص 14، 6.

على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة[1]

كما جاء في تعريف المراجعة مايلي: "المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية SYSTEMATIC) لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والإحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى توافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الإطراف المعنية بنتائج المراجعة.[2]

نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على نقطتين أساسيتين وهما:

الفحص: ويقصد به فحص البيانات والسجلات، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها تبويبها

التحقيق: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.[3]

- **الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة محافظ الحسابات**

أولا: المجلس الوطني للمحاسبة: ينشا المجلس الوطني للمحاسبة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي، التنظيم ومتابعة مهن المحاسبة.

يتكون المجلس من ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل: المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. [1]

---

[1] بلقاضي بلقاسم، بالقاضي طاهر أمين، بوعبيدة محمد، تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 العدد 02، http://dspace.univ-msila.dz

[2] زوهري جليلة، اثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04/ديسمبر 2015 ص54.

[3] محمد أمين مازوت، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم التجارية، 2011/2010

لجان مجلس المحاسبة

تطبيقا لأحكام المادة 5 من القانون رقم 10 ـــــ01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431الموافق ل29يونيو سنة 2010، تنشا لدى المجلس اللجان المتساوية الأعضاء الآتية.[2]

- ✓ لجنة تقيس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية
- ✓ لجنة الاعتماد
- ✓ لجنة الانضباط والتحكيم
- ✓ لجنة مراقبة النوعية

ثانيا: المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين:

تأسست هذه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين بموجب القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 /04 1991، بحيث نصت المادة الخامسة من القانون المذكور: "تنشأ منظمة وطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية وتجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير محاسب، محافظ حسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها القانون "[3]

مهام المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تلخص المادة رقم 9 من القانون 91 ـــــــ08 مهام المنظمة والمتمثلة في: [4]

---

[1] محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثره على تحسين جودة المعلومة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، الطور الثالث، علوم تجارية، 2017/2016

[2] تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والأسواق ص 340، 341

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 20، المؤرخة بتاريخ 01 ماي 1991ص652

[3] براق محمد، قمان عمر، مداخلة بعنوان: اثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29و30 نوفمبر 2011 ص5

1. السهر على تنظيم المهنة
2. الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم
3. تحديد النظام الداخلي للمنظمة الذي يتعلق بشروط المهنة وخصوصيتها.
4. مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي والطلب المهني والتسعير.
5. تمثيل مصالح المهنة اتجاه السلطات والغير من المنظمات الأجنبية.
6. إعداد ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

المطلب الثاني: الأهداف العامة والخاصة للمراجعة -

تعرف المراجعة على أنها الفحص الانتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة بها وكل ماهر محاسبي ومالي في تقرير مجلس إدارة الشركة موضوع المراقبة، فهدف المراجع الأساسي من وراء هذا الفحص هو إعطاء رأي مدعم بأدلة وبراهين إثبات حول شرعية وصدق تلك الوثائق وهو هدف عام متفق عليه دوليا حيث إن المراجع حسب جمعية المحاسبين الأمريكية (AICPA)، يدرس تلك القوائم بهدف إعطاء الرأي حول الصورة الفوتوغرافية للوضعية المالية، نتائج العمليات، تطور تلك الوضعية احتراما للمبادئ المحاسبية المتفق عليها.

فينهي المراجع مهمته بالإدلاء بهذا الرأي النهائي المحايد المدعم بأدلة في تقرير عام بالإضافة إلى الأهداف العامة للمراجعة هناك أهداف خاصة والمتمثلة في

1. اكتشاف إعمال الغش والتزوير

كان اكتشاف أعمال الغش والتزوير من طرف المراجع قديما وغاية في حد ذاتها.غير إن هذه الناحية قد أصبحت ثانوية للهدف الرئيسي المتمثل في إثبات شرعية وصدق الحسابات، أي إن المراجع قد يعثر أثناء أداء المهمة صدفة على أعمال غش كالتلاعب بأموال المؤسسة واستعمالها غير الشرعي، أو تزوير المعلومات المحاسبية بهدف إظهار

وضعية غير الوضعية الحقيقية للمركز المالي لها وهذا دور المراجع الداخلي، وعلى المراجع الخارجي في هذه الحالة جمع ما أمكن من الأدلة حتى يتسنى له الوقوف على أثارها المادية المحتملة على الحسابات.

إن تزوير المعلومات بهدف إظهار الصورة غير الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة هنا يتدخل المراجع الخارجي لاكتشافها وذلك أخذا في الحسبان الإمكانيات المتاحة له مع عدم التقصير في العمل بتعبير أخر انه إذا كانت الإمكانيات المحدودة غير كافية لاكتشاف التزوير المرتكبة فإنه غير مطالب بالوقوف عليه، ومسؤوليته لا تتعدى إمكانيته.عليه إن يتصرف كمحترف على اعتبار إن الكل بريء ونزيه في المؤسسة موضوع المراقبة ما لم تثبت إدانته ومهما يكن ففي حالة الوقوف على التزوير فإن رفض المصادقة على الحسابات المدعم بأدلة هو الرأي النهائي للمراجع وعلى هذا الأخير إذا كانت مراجعته قانونية (محافظ الحسابات) الإدلاء بها في اقرب وقت إلى كل من وكيل الجمهورية ومجلس الإدارة.

2. المراجعة وتحسين التسيير

إن من نتائج المراجعة الخارجية تحسين إجراءات المنظمة للمراجعة، على اعتبار إن المراجعة بناءة وان على المراجع إثناء انجازه للمهمة أن يصرح بالعيوب والسلبيات التي اكتشفها إلى الإدارة، وفي هذا الإطار هناك من يرى ان للمراجعة هدفان، هدف مباشر يتمثل في إعطاء الرأي حول القوائم المالية ومدى مصداقيتها وأهداف للمدى الطويل تتمثل هي الأخرى في تقديم دليل حول القرارات المستقبلية للإدارة حول القضايا ذات الطابع المالي مثل الرقابة، التقديرات، التحاليل وإعداد تقارير حولها، هذه الأهداف غايتها تحسين النتائج [1].

المطلب الثالث جودة المراجعة الخارجية وخصائصها

أولا جودة المراجعة:

[1] محمد بوتين، مرجع سابق، ص19ـــ22

يعد موضوع جودة المراجعة مجالا خصبا للبحث نظرا لما له من دور مشارك في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وذلك بما تقوم به من كشف التلاعبات، والتحقق من دقة المعلومات، تقليل خطر عدم تماثلها لدى جميع الإطراف [1]

يشير مصطلح جودة المراجعة إلى خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة وتتمثل أهمية جودة المراجعة لتلك الإطراف في إن إدارة المنشاة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ولكنها حريصة في الحصول على مراجعة ذات مستوى عالي من الجودة لقوائمها المالية وذلك من اجل إضفاء الثقة والمصداقية على هذه القوائم المالية لكافة المستفيدين لتتمكن من معرفة الوضع المالي للمنشاة، وزيادة حصتها السوقية ، ومعرفة أماكن الضعف واحتمال الفشل والتعثر من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة[2]

وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة جودة المراجعة الخارجية الفعلية قبل التقييم اللاحق لعملية المراجعة إلا انه تم تحديد مجموعة من المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها عند القيام بقياس جودة المراجعة الخارجية ومن بينها:

- حجم الشركة: حيث انه كلما كبر حجم الشركة كلما قلت الحوافز لدى المراجع للتصرف بصورة انتهازية ومن ثم تتحسن جودة المراجعة
- أتعاب المراجعة: حيث توجد علاقة جوهرية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، بحيث كلما زادت أتعاب المراجع كلما كان أداؤه أفضل وبالتالي تزيد جودة المراجعة الخارجية
- معامل استجابة الأرباح: حيث إن الانحراف عن تنبؤات الإدارة وهي الفرق بين الأرباح المحققة والارباح المخططة كلما زادت هذه الانحرافات زادت جودة المراجعة

[1] خليدة غابي، دور حوكمت الشركات في تحقيق جودة المراجعة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم تجارية، 2016/2015، ص111، http://dspace.univ-msila.dz

[2] د، منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية، عرعر، دت.

والعكس صحيح، وتفسير ذلك انه كلما زادت جودة المراجعة الخارجية كلما قلت قدرة الإدارة على تحقيق الإرباح المحققة من خلال إدارة الإرباح

بالإضافة إلى المقاييس السابقة هنالك مجموعة أخرى من المقاييس يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة المراجعة من بينها

- ❖ سمعة الشركة
- ❖ مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بالشركة
- ❖ تخصص الصناعة
- ❖ مدة خدمة المراجعة
- ❖ أهمية العميل موضوع المراجعة
- ❖ تعرض المراجع للمساءلة القانونية وكذا استقلالية وموضوعية المراجع بالإضافة إلى تأهيله ومهاراته الفنية

ثانيا خصائص جودة المراجعة

إن الجودة هي الدرجة التي تحدد الخصائص الملازمة لتحقيق متطلبات المراجعة، تتضمن هذه الخصائص ما يلي [1]:

- **الأهمية:**

أي مدى أهمية القضية التي تخضع للاختبار في المراجعة، وبالتالي يمكن تقييمها بأبعاد متعددة، مثل الحجم المالي للعميل، وتأثير أداء العميل على المجتمع أو على القضايا المتعلقة بالسياسات الرئيسية

- **الموثوقية أو إمكانية الاعتماد:** والمقصود بها هل تعكس نتائج عملية المراجعة والاستنتاجات التي توصل إليها بشكل دقيق، الظروف الفعلية فما يخص القضية الرئيسية التي يتم اختبارها

[1] بلال قندوز، د.آيت محمد مراد، اثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من أثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة جديد الاقتصاد، تاريخ النشر 2018/12/31، ص29، ــ31.

- **الموضوعية:** ويقصد بها هل تم انجاز عملية المراجعة بطريقة نزيهة وعادلة بدون ضرر أو محاباة
- **المجال:** هل تحدد خطة مهمة المراجعة بشكل ملائم جميع العناصر المطلوبة لمراجعة ناجحة ؟
- **التوقيت الملائم:** ويقصد به هل يتم تسليم نتائج المراجعة في الوقت الملائم ؟وقد يتضمن هذا تحقيق متطلبات النهايات أو القيود المحددة، وتسليم نتائج المراجعة عندما تكون مطلوبة لاتخاذ القرار، أو عندما تكون من المتوقع أنها ذات فائدة أعظم في تصحيح نواحي أو مجالات ضعف الإدارة
- **الوضوح:** بمعنى هل كان تقرير المراجعة واضحا وموجزا في تقديم نتائج المراجعة؟وهذا قد يتضمن بشكل نموذجي الموثوقية والمجال، النتائج وأي توصيات يمكن تفهما فورا من قبل القائمين على التنفيذ والقائمين على العملية التشريعية الذين قد لا يكونوا خبراء في القضايا التي حددت، ولكن قد يحتاجون للعمل وفقا للتقرير
- **الكفاءة:** بمعنى هل خصصت الموارد على عملية المراجعة بشكل معقول في ضوء مدى أهمية ودرجة تعقيد عملية المراجعة ؟
- **الفعالية:** بمعنى هل لقيت نتائج وتوصيات واستنتاجات المراجعة الرد والاستجابة الملائمة من قبل الشركة محل المراجعة والحكومة والقائمين على العملية التشريعية ؟

المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

في إطار مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية واستكمالا لسلسلة الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر بعد ظهور النظام المحاسبي المالي لجديد ، كان لزاما على السلطات الجزائرية التفكير في إصدار معايير تدقيق جزائرية تتماشى مع معايير التدقيق الدولية وتخدم مهنة التدقيق في الجزائر.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى معايير التدقيق الجزائرية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر، الهيئات المشرفة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية، معايير التدقيق الجزائرية المتعلقة بالقوائم المالية

المطلب الأول: تعريف معايير التدقيق الجزائرية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر

أولا تعريف معايير التدقيق الجزائرية

تعرف المعايير الجزائرية للتدقيق على أنها مرجع يسترشد به المهنيين من اجل أداء مهمتهم والخروج بتقرير ذو جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم.غير أن هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية

كما تعرف أيضا على أنها "إحدى الركائز الأساسية لعمل المدقق سواء كان داخليا أو خارجيا وتساهم تلك المعايير على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو التدقيق ".

من التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للمعايير الجزائرية للتدقيق: هي بمثابة مجموعة من المبادئ والقواعد والإرشادات الصادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة.الواجب الالتزام بها من طرف المدققين أثناء القيام بمهامهم وكذا عند إعداد التقارير، وتساهم هذه المعايير في تنظيم وضبط الممارسات المهنية، فهي تعتبر الإطار العام الذي ينظم عملية التدقيق في الجزائر.

ثانيا: متطلبات تطبيق معايير التدقيق في الجزائر

يقصد بمتطلبات التدقيق أي ما ينبغي على الجهات المشرفة على المهنة أو مكاتب المحاسبة على المستوى المحلي والمؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد ان تقوم به من اجل تطبيق معايير التدقيق وفق خصوصية البيئة الجزائرية وبالتالي أهم المتطلبات يمكن تلخيصها فما يلي [1]:

- ✓ القيام بدورات مختصة ومتخصصة من قبل الجامعات المهنية ومكاتب المحاسبة والمراجعة ومحافظي الحسابات في كيفية تطبيق المعايير الدولية بشكل يتفق مع البيئة الجزائرية مع إدخال تعديلات جديدة
- ✓ قيام الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير الجديدة وفق التعديلات الحديثة وكيفية تطبيقها
- ✓ قيام أساتذة الجامعات والمعاهد بالتنسيق مع الجمعيات المهنية ومدارسة التعديلات الجديدة والقيام بإدراجها ضمن المناهج الجديدة للسنوات القادمة
- ✓ قيام مكاتب المراجعة على المستوى المحلي بإشراك العاملين والمتربصين لديهم في دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال
- ✓ قيام الدولة ممثلة بهيئتها الحكومية، بفرض التعامل على المؤسسات الكبرى لتقديم تقارير المراجعة وفق المعايير الدولية للتدقيق وبأحدث التعديلات

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية

يشرف على إعداد المعايير الجزائرية للتدقيق اللجان التالية: [2]

❖ **لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية**

تتولى هذه اللجنة المهام الآتية:

---

[1] ضويفي حمزة، عنون فؤاد، مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، العدد 01، 2020، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص5، 7

[2] د، ضويفي حمزة ، عنون فؤاد، المرجع نفسه، ص4، 5

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية
- تحضير مشاريع أراء حول الإحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع قانونيا لمسك المحاسبة
- انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من طرف المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذلك تطبيقها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية

❖ **لجنة مراقبة النوعية**

تتولى لجنة مراقبة النوعية المهام الآتية:

- ❖ إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات
- ❖ إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية
- ❖ إعداد معايير تتضمن كيفية تنظيم المكاتب وتسييرها
- ❖ إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب
- ❖ ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات
- ❖ إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من اجل ضمان مهام مراقبة النوعية
- ❖ تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية

المطلب الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق المتعلقة بالقوائم المالية

المعيار الجزائري للتدقيق رقم210 "اتفاق حول إحكام مهام التدقيق "

جاء في تلخيص هذا المعيار ما يلي [1]

أولا مجال تطبيق المعيار: يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول إحكام مهمة التدقيق

- يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقة
- لا تشكل نماذج رسائل المهمة المقترحة في الملحق إلا أمثلة يجب تكييفها مع المتطلبات والشروط الخاصة بالمهمة
- يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة

ثانيا الأهداف: إن هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تم الاتفاق عليها:

✓ضمان إن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة والتأكد من وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة،

✓يجب على المدقق إن يطلب من الكيان تأكيد موافقته على الإحكام والشروط المعروضة في رسالة المهمة.يجب إن يدون في ملف عمله كل اختلاف محتمل

ثالثا محتوى رسالة المهمة (الملحق رقم 2)[2]

تحتوي رسالة المهمة على ما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 02 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 04 فيفري 2016، ص5

[2] ملحق رقم 01، نموذج عن رسالة مهمة محافظ الحسابات

- ❖ هدف ونطاق التدقيق المتضمن الكشوف المالية ومنها مرجع التشريع المطبق، القوانين السارية المفعول ومعايير التدقيق.
- ❖ مسؤوليات المدقق
- ❖ مسؤوليات الإدارة
- ❖ تعريف المرجع المحاسبي المطبق عند إعداد الكشوف المالية
- ❖ مخطط وتنفيذ التدقيق
- ❖ يجب على الإدارة تقديم تصريحات كتابية لتبرير العناصر المثبتة للكشوف المالية أو التأكيدات التي تقوم عليها
- ❖ يجب على الإدارة إعلام المدقق بالأفعال التي قد تؤثر على الكشوف المالية والتي قد تعلم بها في الفترة الممتدة بين تاريخ تقرير التدقيق وتاريخ المصادقة على الكشوف المالية [1]

المعيار الجزائري للتدقيق رقم505 "التأكيدات الخارجية "

أولا مجال تطبيق المعيار:

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبت.

ثانيا الهدف

هدف المدقق الذي يلجا إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية [2]

ثالثا: أنواع التأكيدات الخارجية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مقرر، رقم02، مرجع سيق ذكره ص6

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 02، المرجع نفسه، ص2

✓**طلب تأكيد مستعجل (تاكيدايجابي):** وهو طلب من خلاله يكون الغير مدعو للرد مباشرة على المدقق ما اذا كان يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في الطلب أو يقدم معلومات مطلوبة

✓**طلب تأكيد ضمني (تأكيد سلبي):** وهو طلب من خلاله يكون الغير مدعو للرد مباشرة على المدقق فقط في حالة نفيه للمعلومات الواردةفي الطلب [1]

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560 "الأحداث اللاحقة " والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 "التصريحات الكتابية"

يمكن تلخيص هذان المعياران كما يلي: [2]

أولا مجال التطبيق

يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق تجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.

الاحداث اللاحقة

قد تتأثر الكشوف المالية ببعض الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات ويتعلق الأمر بالإحداث الواقعة بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق، بين تاريخ تقريره إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية من طرف الهيئة المداولة.

يدل تاريخ تقرير المدقق قارئه على ان المدقق قد اخذ بعين الاعتبار اثر الأحداث والمعاملات المنتهية إلى علمه والواقعة إلى غاية تاريخ إصدار التقرير

يحدد المنهج المحاسبي المطبق نوعين من الأحداث:

- ✓ تلك التي تؤكد الظروف السائدة عند تاريخ إقفال الحسابات
- ✓ تلك التي تدخل على ظروف ظهرت بعد تاريخ إقفال الحسابات

[1] بلال شيحي، قراءة في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكيدات الخارجية "، جامعة محمد بوقره، بومرداس، ص31

[2] مقرر رقم 02، مرجع سابق، ص2

الأحداث اللاحقة هي تلك الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق والتي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره

تاريخ إعداد الكشوف المالية هو التاريخ الذي أعدت فيه الكشوف المالية وتحمل فيه الأشخاص ذوي سلطة الإقفال مسؤولياتهم حيال ذلك.

تاريخ تقرير المدقق هو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوف المالية والموافق لتاريخ النهاية الفعلية لمهمة التدقيق، ولا يمكن إن يكون سابقا لتاريخ إعداد الكشوف المالية

تاريخ المصادقة على الكشوف المالية هو التاريخ الذي تعتمد فيه هذه الأخيرة من طرف الجمعية العامة أو من طرف الهيئة المداولة

تاريخ إصدار الكشوف المالية هو الذي يتم فيه توفير الكشوف المالية المدققة، وكذا تقرير المدقق، إن وجد، لأطراف خارجية

ثانيا: الأهداف

- الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على إن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقريره، والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق
- المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 "التصريحات الكتابية "

أولا: مجال تطبيق المعيار

- يعالج المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية

- الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيد تطبيق هذا المعيار

ثانيا: الأهداف

أهداف المدقق هي:

أ. الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق

ب. تعزيز العناصر المقنعة الأخرى المتعلقة بالكشوف المالية أو بالتأكيدات الخاصة المتضمنة فيها عن طريق التصريحات الكتابية، اذا اعتبره المدقق ضروريا أو اذا كان مطلوبا في إطار معايير تدقيق أخرى.

ت. الرد بشكل ملائم على التصريحات الكتابية المقدمة من طرف الإدارة أو في حالة عدم تقديم التصريحات المكتوبة المطلوبة من طرف المدقق

لمعيار الجزائري للتدقيق رقـــــــــم 500 "العناصر المقنعة"والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 "تخطيط تدقيق القوائم المالية "

يمكن تلخيصهما كما يلي: [1]

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500"العناصر المقنعة"

أولا: مجال التطبيق

يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس راية، يطبق هذا المعيار على جميع العناصر المقنعة المجمعة إثناء التدقيق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، ص3

ثانيا: الهدف

يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق والتي من شانها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد استخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس راية.

المعيار الجزائري للتدقيق رقم300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية

أولا: مجال التطبيق

يدرس المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 التزامات المدقق فما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة

ثانيا: هدف ورزنامة التخطيط

يستوجب تخطيط التدقيق إعداد إستراتيجية عامة للتدقيق مكيفة للمهمة، وعرض برنامج عمل، يفيد التخطيط الملائم تدقيق الكشوف المالية، حيث يساعد المدقق، في هذا النحو على:

- الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة لذات التدقيق
- التعرف على المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب
- التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة وذات كفاءة

ثالثا: الهدف الذي يرمي إليه المدقق وتنظيم المهمة

يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية.في هذا الاطار يلزم المدقق بإعداد إستراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان ولحجم الأعمال التي يتعين انجازها

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 مهام التدقيق الأولية "الأرصدة الافتتاحية " والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية"

يمكن تلخيص هاذين المعيارين كما يلي: [1]

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510" مهام التدقيق الأولية "

أولا: مجال تطبيق المعيار

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشوف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم المعلومات.

ثانيا: الهدف

يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية، جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان إن:

أ. قد تم عند إعادة الافتتاح نقل أرصدة إقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح وإنها لا تحتوي على أي اختلال له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية.

ب. الطرق المحاسبية الملائمة والتي انعكست في الأرصدة الافتتاحية قد تم تطبيقها بشكل دائم في إعداد الكشوف المالية للفترة الجارية

ت. قد تم التسجيل المحاسبي لأثر التغيرات الحاصلة في الطرق بصفة ملائمة وتم عرضه بشكل صحيح ويكون موضوع معلومة دالة في هذه الكشوف وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.[2]

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية "**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 150، مرجع سابق، ص3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مقرر رقم 150، مرجع سابق ص3

أولا: مجال تطبيق المعيار

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق رقم700 ما يلي:

- التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية
- شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل

ثانيا: الأهداف

- تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة.
- التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.

❖ **المعايير الجزائرية للتدقيق ذات الأرقام: 230، 501، 530، 540 يمكن تلخيصها كما يلي:** [1]

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230 (وثائق التدقيق)

يعالج المعيار رقم230 المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية

المعيار الجزائري للتدقيق رقم501 العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعايير 300، و500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية.

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530 (السبر في التدقيق)

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 77، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق ص3

يطبق المعيار الجزائري 530 عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لانجاز إجراءات التدقيق، ويعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما.

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم540 (تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها)**

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية [1]

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر رقم 77، المرجع نفسه، ص3.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكننا إن نستنتج إن تطور الحياة الاقتصادية والمالية في بيئة المؤسسة الجزائرية قابله تطور موازي للمراجعة الخارجية من خلال الضخ المتوالي للمعايير الجزائرية الكفيلة بضبط الممارسة الميدانية والمرتبطة بمعالجة بعض القضايا التي تظهر نتيجة هذا التطور، وان تحديد الفرضيات والمبادئ النظرية كفيل بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين الخارجيين، وللوصول إلى قوائم مالية ذات مصداقية وجب توفر عنصر الجودة في المراجعة والذي يشير إلى خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة.

ولكن يبقى السؤال المطروح هنا، لماذا معايير التدقيق الدولية عددها اكبر من معايير التدقيق الجزائرية؟

قمنا باقتراح إجابة عن هذا السؤال:

الجزائر ستصدر باقي المعايير في المستقبل أو لان هذه المعايير الجزائرية التي أصدرتها مسبقا كانت كافية لضبط وتوجيه عمل المدققين وجعلها تتوافق مع الممارسات الدولية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات – المسيلة -

تمهيد

بعد تناولنا إلى الجانب النظري من الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية بل تعدت ذلك وأصبحت محاكاة واقعية للوقوف على مدى التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء أداء مهمته

والمتمثلة هنا في تدقيق القوائم المالية لشركة ذ.م.م. رسال اقلو بيطون المختصة في إنتاج المواد المصنعة من الخرسانة

وبناء على ما سبق ارتأينا أن نقسم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات والمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج المقابلة مع محافظ الحسابات

المبحث الأول :تقديم مكتب محافظ الحسابات والمؤسسة محل الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مكتب محافظ الحسابات من خلال تعريفه وتقديم الهيكل التنظيمي له بالإضافة إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالمكتب

إن صاحب المكتب ومسيره هو السيد رقيق برة عبد الحفيظ محافظ حسابات معتمد يجعل هذه الأخيرة من الأشغال التي يمكن أن توكل إليه والتي يتم انجازها داخل المكتب.

وتعني محافظ الحسابات في معناها البسيط النظر في محاسبة شركة أو مؤسسة ما إذا كانت صحيحة أو خاطئة، أو نسبة بين هذا وذاك مع إعطاء نظرة عامة عن محاسبة المؤسسة ومحاسبتها من أصول وخصوم، والتأكد من عدم الإخلال بالقواعد القانونية سواء من القانون التجاري الجزائري او المخطط المحاسبي الوطني، وهذا طبعا لا يكون إلا بعد مراجعة حسابات المؤسسة والتطلع على أوراق ومستندات وثبوت وجودها على الواقع ومن خلال هذا التعريف البسيط يتضح جليا أنها نوع من أنواع المراقبة ولكن خارجية، ويقوم فيها بإعداد تقرير أولي ويكون قبل إقفال السنة المالية 12/31/ن ويعد بعد ذلك التقرير النهائي لمحافظة الحسابات ويكون بعد إقفال السنة المالية وتكون الخلاصة أما المصادقة على حسابات المؤسسة المعنية او عدم المصادقة عليها ولكن بتحفظ

الشكل رقم(02): يبين الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

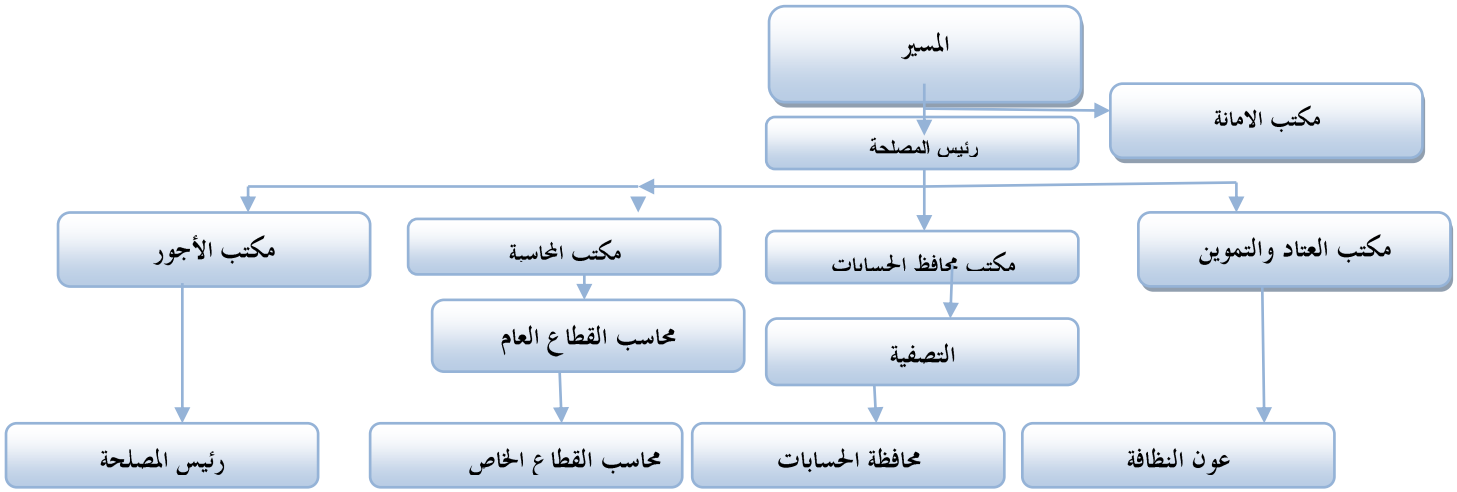

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب

- **رئيس المصلحة:** يعتبر رئيس المصلحة المسؤول الأول أمام صاحب المكتب ومهامه تنحصر على وجه الخصوص في:

- يشرف على تسيير المستخدمين داخل المكتب من حيث الالتزام بساعات العمل ، والانضباط في أداء العمل سواء بين المستخدمين أو في علاقتهم مع الزبائن
- استقبال الزبائن واستلام الوثائق والمستندات المقدمة من طرفهم
- الإشراف ومراقبة طبيعة الإشغال المنجزة من طرف المستخدمين وتفحص مختلف الوثائق والسجلات والتأكد من صحة الميزانية الجنائية المنجزة.
- اعداد فواتير ومبالغ الإتعاب المترتبة على الزبائن سنويا، والسعي في تحصيلها.
- تقديم تقارير مفصلة عن سير العمل داخل المكتب بصفة دورية إلى صاحب المكتب.

- **مكتب الرواتب والأجور:** يقوم الموظف بالأشغال والأعمال الموكلة لهذا المكتب عادة مع إضافات بسيطة تتمثل على وجه الخصوص في:

- تقديم مبلغ الأتعاب المترتبة على كل زبون من برنامج المحاسبة
- الإشراف على العون المساعد وتحديد مهامه وصلاحياته.
- تقديم كل المعلومات والملاحظات إلى مكتب المحاسبة أولا بأول وفي اقرب اجل ممكن.

مكتب السكرتاريا: بالإضافة إلى أشغال السكرتاريا يقوم الموظف المسؤول على هذا المكتب بالأشغال التالية:

- الإشراف على أجهزة ومعدات الإعلام الآلي من حيث توزيعها بين مختلف المكاتب، صيانتها وحفظ المعلومات بصفة دورية خلال السنة.
- الإشراف على عون التنظيف
- تقديم مساعدات لباقي موظفي المكتب من اجل انجاز بعض الأشغال اذا تطلب الامر ذلك.
- مسك برنامج تتبع التصريحات الشهرية النموذج" G50A"و G50، وإعداد تقرير بالنقائص المسجلة.
- تقديم تقارير مفصلة في نهاية السنة المالية عن وضعية السجلات القانونية: اليومية، الجرد، الرواتب والأجور.

مكتب المحاسب: يشكل هذا المكتب النواة الأساسية لمكتب محافظ الحسابات رقيق بره، وقبل الانطلاق في ممارسة العمل المحاسبي لأي ملف على المحاسب تتبع الخطوات التالية:

- ✓ التأكد من توافر الشروط العامة والقانونية لمسك ملف محاسبي.
- ✓ التأكد من الشكل القانوني للملف الممسوك هل يخص شخص طبيعي أو شخص معنوي.
- ✓ طبيعة النشاط أو الأنشطة الممارسة حسب ما جاء في السجل التجاري.
- ✓ التأكد من توافر كل الوثائق والمستندات المحاسبية وصحة معلوماتها.
- ✓ ترتيب وتنظيم هذه الوثائق حسب اليوميات المساعدة.

المطلب الثالث: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

خلال هذا المطلب سنقدم لمحة بسيطة للشركة محل التدقيق من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بها

هي شركة SARL Resale Aglow baton

رقم التسجيل: 16b0564198

تاريخ التسجيل: 04/04/2017

رقم التعريف الفردي: 16280564198200000

الجنسية: جزائرية (001)

الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة

يقدر رأسمالها ب 80,000,00000

كما أن مقر هذه الشركة هو محلي 01 دعامة رقم 12 مقطع 80 Latched حمام ضلع /حمام الضلع المسيلة

من أنشطة هذه الشركة: تصنيع البلاط، عوارض الألواح، عناصر السقف، تصنيع البلاط والألواح والأرصفة ، تصنيع الخرسانة الجاهزة....الخ

المبحث الثاني: تحليل نتائج المقابلة

أسئلة المقابلة

المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول واختبار صحة الفرضية الأولى

المحور الأول: تتحقق الفائدة من القوائم المالية عندما تتصف المعلومات الواردة بها بالخصائص النوعية		
01	السؤال	متى يمكن الحكم على أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.
01	الإجابة	عنما تتضمن المعلومة القدرة على التنؤ أو تأكيد معلومة أخرى
02	السؤال	متى يمكن القول أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية ممثلة بصدق للأحداث والظواهر الاقتصادية للمؤسسة.
02	الإجابة	عند وجود نظام رقابة فعال يساعد المؤسسة
03	السؤال	كيف يمكن الحكم على أن القوائم المالية الصادرة عن الأحداث الاقتصادية المختلفة قابلة للمقارنة.
03	الإجابة	في حالة اتباع نفس السياسة المحاسبية للمؤسسة. وعدم تغيريها في كل دورة سنوية
04	السؤال	متى يمكن القول أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة قابلة للتحقق.
04	الإجابة	عندما يكون لدينا القدرة في المقارنة بين النتائج المنجزة والنتاءج التقديرية
05	السؤال	هل يحب أن يتوفر في مستخدم المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وأعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية لاتخاذ القرار.
05	الإجابة	نعم توفر مستخدم المعلومات المحاسبية دراية كافية في مجال المحاسبة من اجل تخاذ قرار صحيح ومصوب
06	السؤال	هل يجب أن تكون المعلومات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون حديثة في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات

06	الإجابة	أكيد، يجب ان تكون المعلومة حديثة ودائما جاهزة في أي وقت كان من اجل اتخاذ القرار
07	السؤال	هل يعتبر التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية من طرف المؤسسة شرط أساسي للحكم على جودتها.
07	الإجابة	يعتبر أهم شرط لانه يعبر عن قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزماتها اتجاه الغير

تتحقق الفائدة من القوائم المالية عندما تتصف المعلومات الواردة بها بالخصائص النوعية)

قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تخص المحور الأول لنتمكن في الأخير من الحصول على الإجابات المدونة في الجدول أعلاه والتي من خلالها ثبتت صحة الفرضية الأولى بحيث تتحقق الفائدة من القوائم المالية عندما تتصف المعلومات الواردة بها بالخصائص النوعية والمتمثلة في :الملائمة ،القيمة التنبؤية ،الأهمية النسبية ،الحياد، القابلية للمقارنة ،القابلية للتحقق، الوقتية، القابلية للفهم .

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني واختبار صحة الفرضية الثانية

المحور الثاني: تتمثل جودة التدقيق الخارجي في مدى قدرة المدقق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات		
1	السؤال	أولا هل يجب التمييز والتفرقة بين مفهوم جودة التدقيق وجودة المدقق أو أن لهما نفس المعنى.
1	الإجابة	نعم لهما نفس المعنى
2	السؤال	هل تعد الحيادية والاستقلالية ركنين أساسيين يستند إليهما المدقق الخارجي إذا ما أراد أن يؤدي واجبه كما ينبغي.
2	الإجابة	أكيد من اجل المصادقة على قوائم مالية صحيحة ومضمونة تعطي صورة صادقة للمؤسسة
3	السؤال	هل تتأثر استقلالية المدقق الخارجي بالجهد والأتعاب التي يتقاضاها.
	الإجابة	نعم خاصة عند وجود صعوبات في الميدان فهذا يؤثر كثيرا على محافظ الحسابات في انه ينظر ان الجهد المبذول لا يتوافق معا اتعابه

	السؤال	هل يؤثر حجم مكتب المدقق الخارجي (الموارد المادية والبشرية العالية) على جودة التدقيق الخارجي للمؤسسات الاقتصادية.
	الإجابة	لا يؤثر حجم المكتب على المدقق لانه يأخذ كل ملف على حدى
	السؤال	هل تخصص المدقق الخارجي في تدقيق عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة يساعد على اكتشاف الأخطاء والمخالفات.
	الإجابة	نعم يساعد على ذلك من اجل اكتشاف الاخطاء الغير الواضحة
	السؤال	هل يهتم مدقق الحسابات بأن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة من أجل تحسين سمعته وموقفه التنافسي في مجال عمله.
	الإجابة	لا يهتم المدقق بالموقف التنافسي بل يهتم على صحة عمله وابداء راي بشكل حيادي

من اجل اختبار صحة الفرضية الثانية :﴿تتمثل جودة التدقيق الخارجي في مدى قدرة المدقق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات﴾ قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تخص هذه الفرضية لنتحصل في الأخير على الأجوبة الموجودة في الجدول أعلاه

وقد أثبتت نتائج هذه المقابلة صحة الفرضية الثانية حيث أن جودة المراجعة الخارجية تشير إلى خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة ومدى قدرته على اكتشاف الأخطاء والمخالفات.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث واختبار صحة الفرضية الثالثة

المحور الثالث: يلتزم محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية NAA		
1	السؤال	هل أنت على إطلاع كامل بمحتوى ومشاريع إصدار معايير التدقيق الجزائرية.
1	الإجابة	يجب على كل مدقق الاطلاع على جميع معايير التدقيق من اجل عمله القانوني
2	السؤال	هل هناك اتفاق مسبق بين محافظ الحسابات والمؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق.
2	الإجابة	يتم اتفاق على جميع أحكام مهمة التدقيق والصلاحيات المدقق بحد ذاته من اجل السير الحسن للمهمة
3	السؤال	هل يضع محافظ الحسابات خطة ملائمة في بداية عملية التدقيق للوصول إلى نتائج معقولة يستند عليها في تأسيس رأيه.

3	الإجابة	كل مدقق لديه خطة عمل حسب خبراته ومعرفته التامة بالميدان
4	السؤال	هل يعمل محافظ الحسابات على إرسال طلبات تأكيدات خارجية إلى (مصلحة الضرائب، البنوك...) بهدف الحصول على أدلة أثبات كافية.
4	الإجابة	نعم يجب على محافظ الحسابات معرفة جميع الوضعيات الخاصة بالمؤسسة خاصة مصلحة الضرائب والمصالح الأخرى
5	السؤال	هل يتأكد محافظ الحسابات من أن المؤسسة محل التدقيق مستمرة في نشاطها في المستقبل البعيد
5	الإجابة	نعم يتأكد محافظ الحسابات بان المؤسسة مستمرة في نشاطها استنادا الى فرض استمرارية النشاط وعدم وجود البيئة للتوقف
6	السؤال	هل يتأكد محافظ الحسابات من الأرصدة الافتتاحية عند مباشرة مهام التدقيق الأولية
6	الإجابة	هي أول عملية يقوم بها محافظ الحسابات في فحص الحسابات
7	السؤال	هل يستند عمل محافظ الحسابات على التصريحات الكتابية المتعلقة بإعداد القوائم المالية
7	الإجابة	نعم التصريح الكتابي عن طريق تقرير محافظ الحسابات التي يقوم بها بتحفظ
8	السؤال	هل يلتزم محافظ الحسابات بمعايير استخدام أعمال الخبراء الآخرين
8	الإجابة	ليس دائما فانما اذا دعت الضرورة فيقوم استخدام الخبراء فعامل الخبرة لمحافظ الحسابات يلعب دور كبير
9	السؤال	هل يلتزم محافظ الحسابات بالحصول عن الأحداث اللاحقة إن وجدت من أجل تعديل التقرير إن لزم ذلك
9	الإجابة	يلتزم محافظ الحسابات بالأحداث اللاحقة سواء كان عبء أو ربح من اجل تقديم رأي فني محايد في الوضعية المالية
10	السؤال	هل يلتزم محافظ الحسابات بالتدقيق في التقديرات المحاسبية للمؤسسة للحصول على الأدلة الكافية والملائمة حول معقوليتها ودلالتها
10	الإجابة	يرتكز محافظ الحسابات في مهمته على القوائم المالية الفعلية والحقيقة للمؤسسة ومدى تطبيق المبادئ المحاسبية في القوائم المالية وأنظمة الرقابة

من اجل اختبار صحة الفرضية الثالثة: (يلتزم محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية) قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تخص الفرضية الثالثة أسفرت عن الأجوبة الموجودة في الجدول أعلاه والتي تؤكد بدورها أن محافظ الحسابات ملتزم بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء أداء مهامه .

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الطالب بالتنسيق مع محافظ الحسابات تبن أن للمحافظ دور أساسي في التحقق من مصداقية القوائم المالية وإضفاء عليها صفة الجودة وهذا في ظل الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية وجعلها بمثابة المرشد لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه

هذا الالتزام يولد في الأخير قوائم مالية ممثلة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن للمراجعة الخارجية أهمية بالغة في خلق الثقة في المعلومات المحاسبية المتواجدة في الكشوف المالية، وهذا من خلال إبداء الرأي منتظم حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية وإعطاء الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، ولا يتحقق هذا إلا بوجود طرف مستقل والمتمثل في محافظ الحسابات قدر على تدقيق الكشوف المالية مطبقا وملتزما أثناء أداء مهمته على معايير التدقيق الجزائرية بهدف تحسين جودة عملية التدقيق الخارجي وتوحيد هذه الممارسات وإعطائها البعد الدولي وهذا راجع للقوة القانونية التي تتمتع بها نصوص هذه المعايير التي تجبر المهنيين الالتزام بها.

بعد عرض الدراسة، النظري والتطبيقي توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى:

تتحقق الفائدة من الكشوف المالية عندما تتصف المعلومات الواردة بها بالخصائص النوعية حيث توصلنا في الفصل الأول من الدراسة والذي يتعلق بالكشوف المالية إلى أن هذه إلى أن هذه الخصائص تتمثل في: الملائمة، القيمة التنبؤية، الأهمية النسبية، الحياد، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، الوقتية، القابلية للفهم.

الفرضية الثانية : تتمثل جودة المراجعة الخارجية في مدى قدرة المراجع في اكتشاف الأخطاء والمخالفات، حيث توصلنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث أن جودة المراجعة الخارجية تشير إلى خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة.

الفرضية الثالثة: هناك التزام بمعايير التدقيق الجزائرية من قبل المهنيين فرضية صحيحة نسبيا حيث أن هذا الالتزام غير كامل وهذا راجع إلى عدم فهم المحتوى هذه المعايير ولكن نستطيع أن نقول أن هناك محاولة من طرف المهنيين للعمل بهذه المعايير ومحاولة تكييفها مع الواقع العملي.

- نتائج البحث

بعد قيامنا لهذه الدراسة استنتجنا مجموعة من النتائج وهي:

- ✓ القوائم المالية التي تتمتع بالمصداقية تؤدي إلى نجاح المؤسسات الاقتصادية
- ✓ كلما تقيد محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية كلما زادت جودة القوائم المالية
- ✓ تسعى الجزائر بإصدار للمعايير الجزائرية للتدقيق لضبط وتوجيه عمل المدققين وجعلها تتوافق مع الممارسات الدولية
- ✓ هناك سعي من طرف محافظ حسابات من اجل تحقيق الالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية.
- ✓ معايير التدقيق الجزائرية صدرت في شكل مقررات وزارية وهذا ما منحها قوة الإلزام القانوني على عكس المعايير الدولية

- التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ تفعيل دور لجنة مراقبة النوعية من اجل مراقبة أعمال المراجعين للتأكد من مدى التزام بالقوانين والمعايير المنظمة للمهنة
- ✓ ضرورة فهم محتوى المعايير الجزائرية للتدقيق من قبل محافظ الحسابات
- ✓ برمجة دورات تكوينية لمزاولي المهنة لشرح وتوضيح معايير التدقيق الجزائرية من اجل فهمها بطريقة صحيحة وإزالة أي غموض متعلق بها
- ✓ إصدار معايير تدقيق جزائرية تتناول أسس وكيفية تحديد أتعاب مزاولي المهنة
- ✓ إصدار باقي معايير التدقيق الجزائرية للوصول إلى إطار مرجعي كامل يتم الاعتماد عليه من طرف مزاولي المهنة

- أفاق الدراسة

يمكن اقتراح إجراء الدراسات التالية:

- محافظ الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية
- مدى تطبيق معايير التدقيق في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى

وأخيرا نأمل إننا وفقنا في اختيار لموضوع وعرضه بالشكل الصحيح والملائم الذي يحقق الغرض المعد من اجله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

1. محمد كمال أبو عجوة وطارق عبد العال حمادة، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، دار الجامعية، القاهرة، 2011.

2. بن فرج زونية، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2014/2013.

3. أمينة حفاصة، عباس فرحات، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقلرير المالية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد02، 2018.

4. بن لخضر مسعودة، أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الكفاءة المعلومات لسوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلةّ، 2020/2019.

5. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، أثر القياس والإفصاح عن أدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 16-2019.

6. واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في

7. العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019/ 2020.

8. – موسى شرفية، الإفصاح عن القوائم وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي، 2014/2013.

9. – إسلام هلايلي، الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01_2021.

10.مسعود كسكس، محمد زرقون، دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 10/05/ 2019.

11.ضيف الله محمد الهادي، تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبة، المجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02 –2019.

12.سعاد معاليم، سميحة بوحفص، أثر الخصائص المعلومات المحاسبية في لاتخاذ قرار التمويل مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02–2019.

13.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 77، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

14.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

15.بلال شيحي، قراءة في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكيدات الخارجية "، جامعة محمد بوقره، بومرداس.

16.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر رقم 02 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 04 فيفري 2016.

17.ضويفي حمزة، عنون فؤاد، مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، العدد 01، 2020، المركز الجامعي تيسمسيلت.

18.بلال قندوز، د.آيت محمد مراد، اثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من أثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة جديد الاقتصاد، تاريخ النشر 2018/12/31.

19.خليدة غابي، دور حوكمت الشركات في تحقيق جودة المراجعة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم تجارية، 2016/2015.

20.منال محمد، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجع الداخلي، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية، عرعر، دت.

21.تمار خديجة، ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المالية والأسواق.

22.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 20، المؤرخة بتاريخ 01 ماي 1991.

23.براق محمد، قمان عمر، مداخلة بعنوان: اثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29و30 نوفمبر 2011.

24.محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

25.بلقاضي بلقاسم، بالقاضي طاهر أمين، بوعبيدة محمد، تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 العدد 02، http: //dspace.univ-msila.dz

26.زوهري جليلة، اثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04/ديسمبر 2015.

الملاحق

الملحق رقم 1

نموذج عن رسالة مهة(تكيف وفق طبيعة المهمة ،قانونية او تعاقدية)
مثال :نموذج رسالة مهمة محافظة الحسابات

راسية المكتب :

رقم الاعتماد:

رقم التسجيل في الجدول :

العنوان:

الهاتف /الفاكس:

المكان والزمان :

موجه الى ادارة الكيان

سيدة /سيد،

في اطار عهدة محافظ حسابات لكيانكم ،اؤكد اداه الاحكام المتعلقة بمهمتي لاجل السنوات ن،ن+1،ن+2

1.هدف ونطاق تدقيق الكشوف المالية

في اطار هذه المهمة ،ساقوم باجراء تدقيق الكشوف المالية لكيانكم بهدف تقديم راي حول انتظام وصحة والصورة المطابقة التي تقدمها حسابات شركتكم

وسيجسد بتحرير تقارير ابداء الراي وتقارير خاصةكما ينص عليها القانون التجاري والقانون رقم 10ـــــ 01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ،محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والنصوص المنبثقة .

ساقوم باجراء التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المطبقة في الجزائر .هذه المعايير تتطلب وضع حيز التنفيذ الواجبات التي تسمح بالحصول على ضمان معقول بعدم احتواء الحسابات على اختلالات معتبرة

اذكركم في هذا الاطار ان التدقيق يتمثل في فحص من خلال سبر ،العناصر المقنعة التي تبرر المعطيات المحتواة في الكشوف المالية .

يتمثل التدقيق ايضا في تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة،التقديرات المعتبرة المتخذة لاقفال الحسابات وتقدير محتوى وعرض الكشوف المالية وكذلك المعلومات المقدمة

2.مسؤولية محافظ الحسابات

يستوجب على ان اشير انه نظرا لتقنيات السبر وحدود اخرى مرتبطة للتدقيق وكذلك تلك المتعلقة بسير كل نظام محاسبة ومراقبة داخلية فان خطر عدم اكتشاف اختلالات معتبرة ،كذلك تلك المنبثقة عن حالات الغش او نتيجة للاخطاء ،لا يمكن تفاديه كليا ،لهذه الاسباب لا يمكنني منح ضمان بان كل النقائص المهمة في النظام المحاسبي والمراقبة الداخلية الناتجة عن الانحرافات المعتبرة ،يمكن تحديدها

انا اخضع للسر المهني طبقا لاحكام المادة رقم 71 من القانون 10 ـــــــــــــ01 المذكور انفا ،ولا يمكن ان اعفى منه الا ضمن الشروط المحددة من خلال المادة 72 من نفس القانون .

3.مسؤولية المسيرين الاجتماعيين للكيان

اذكركم ان اعداد الكشوف المالية السنوية لكيانكم يقع على عاتق المسؤولين الاجتماعين ،وهذه المسؤولية تستلزم :

-مسك محاسبي وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليهافي القانون 07 ـــــــــــــــــــــــ11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي والنصوص المنبثقة

-وضع نظام مراقبة داخلية مناسب

-المسيرون الاجتماعيون ملزمون كذلك ب :

-وضع في متناولي كل الوثائق المحاسبية للكيان وبصفة عامة كل المعلومات الضرورية لقيامي بمهمتي ،خاصة محاضر جمعيات المساهمين ومجالس الادارة

-السماح لي بالتواصل الحر مع المستخدمين والذين اعتبر انه من الضروري التواصل معهم للوصول الى ادلة مثبتة .

يجب ان يرسل الي مشروع الكشوف المالية السنوية التي ستعرض على مجلس الادارة او هيئة التسيير ،45 يوما قبل تاريخ الاجتماع المخصص لاقفال الحسابات

لكن ساتدخل مسبقا ،من حين لاخر حول المشاريع التي ستعد وتعرض على الهيئات المداولة

ساكون ممتنا بتلقي ارسالكم :(على سبيل المثال)

-الاستدعاءات المرسلة وفق الاجال المحددة في القانون التجاري

-قائمة بالاتفاقيات المنظمة الجديدة في الشهر الذي يلي عقدها

-قائمة بالاتفاقيات المنظمة قيد التنفيذ في الشهر الموالي لتاريخ اقفال السنة المالية

4.مخطط التدخل والفريق المخصص للمهمة

مخطط التدخل الخاص بالسنة المالية الاولى كالتالي:

جانفي .....

فيفري.....

الخ.....

هذا المخطط سيعد كل سنة بالتشاور الوثيق مع مصالحكم .بيد انني الفت انتباهكم الى ان احترام الرزنامة يتوقف على افتراض ان حساباتكم تم اقفالها وعرضها علي في الاجال المتفق عليها والتي تسمح لي بالقيام بمهمتي في الاجال المحددة ،اشير فضلا عن ذلك ان مهمة محافظ الحسابات تتطلب بعض الفحوصات والاعمال الخاصة .

اعتمد على تعاونكم التام وكذا مستخدميكم حتى يتاح لي الحصول على مجموع الوثائق المحاسبية والمعلومات الضرورية في الاجال المعقولة .

سيكون ضمن مسؤوليتي ضمان خدمة ذات نوعية للكيان

ستتم مساعدتي في مهمتي من طرف :

(تحديد الهوية ،المؤهلات المهنية والمركز)

عند الاقتضاء سيتم اللجوء الى اشخاص من اهل الاختصاص وذلك لمساعدتي في انجاز مهمتي .

5.رسالة التاكيد

تجنبا لكل خطر نسيان معلومة مهمة وتاكيد عدد من التصريحات المجمعة اثناء المهمة ،ساطلب من الادارة عند نهاية اعمال التدقيق رسالة تاكيد.هذه الرسالة ستسمح على الخصوص باعطاء ضمان ان كل المعلومات والقرارات المهمة لاسيما تلك المتعلقة بالتزامات كيانكم اتجاه الغير او المنازعات الجارية او المحتملة قد تم ادراجها بشكل صحيح في الحسابات السنوية او اذا لم يكن بالامكان ادراجها ،قد تم اخذها بعين الاعتبار عند اعداد الكشوف المالية (الملحق)

6.الاتعاب

لقد اتفقنا على تحديد اتعابي ب.....دج خارج الرسم والنفقات

وفقا لرزنامة المهمة فان اتعابي ستتم فوترتها كالتالي :

(وضع رزنامة الفوترة والدفع)

ساعلمكم في الحين عن كل حدث قد يؤثر بشكل معتبر على اتعابي وسيؤدي ،عندالاقتضاء الى مراجعتها
ارجو منكم اعادة النموذج المرسل بالرسالة مختوما بامضائكم ومكتوب عليه بخط اليد "قرئ وتمت المصادقة عليه " تقبلوا مني ،سيدتي /سيدي ،خالص عبارات التقدير والاحترام .

محافظ الحسابات

الكيان

التاريخ:

سيدة /سيد:

الوظيفة :

الملحق رقم 2

نموذج رسالة الادارة

(رسالة تاكيد حول الحسابات السنوية)

مثال :مهمة محافظة الحسابات

كل النقاط المذكورة في هذا النموذج موافقة ،وبشكل مستقل عن المعلومات المتضمنة في المعيار الجزائري للتـــدقيق 580 بغض النظر عن التصريحات الكتابية التي قد يعتبرها محافظ الحسابات ضرورية

علاوة على ذلك ،فانه يجب تكييف هذه الرسالة في اطار التدقيقات الاخرى غير تلك القانونية

(ترجع الى محافظ الحسابات على ورق براسية الشركة)

السيد .....

محافظ الحسابات

(العنوان)

توجه اليكم هذه الرسالة تطبيقا لمعاييركم وممارساتكم المهنية في اطار تدقيقكم القانوني للكشوف المالية المقدمة من طرف الهيئة المخولة بتاريخ .....مع .....

–صافي الميزانية .....دج

النتيجة الصافية للسنة .....دج

مبلغ التكاليف والنتائج الصافية من الضرائب ،المسجل في حساب ترحيل من جديد.....دج

والذي يهدف الى ابداء راي حول مصداقية وانتظام والصورة المطابقة للكشوف المالية باعتبارنـــا مســـؤولين عـــن المؤسسة .....,عن اعداد الكشوف المالية مع وضع نظام المراقبة الداخلية وبعد ان قمنا بطلب المعلومات التي اعتبرناها ضرورية حتى نتمكن من اصدار التصريحات الكتابية ،ونؤكد لكم فيمايلي وبنية صادقة وعلى قـــدر علمنـــا ،المعلومات والتاكيدات التي قدمت لكم في اطار مهمتكم :

- تم اعداد الكشوف المالية على مسؤوليتنا قصد تقديم الوضعية المالية والنتيجة ،بشكل منتظم ونزيه وطبقا للمعايير الجزائرية للمحاسبة
- قمنا بتصور ووضع حيز التنفيذ عمليات مراقبة تهدف الى تفادي وكشف الاخطاء والغش
- لم تنتهي الى علمنا اية نقائص في نظام المراقبة الداخلية او ضعف من شانهم ان يؤثروا بشـــكل معتبـــر علـــى الكشوف المالية .
- لا توجد اية اختلالات سيكون لها تاثير معتبر على الكشوف المالية في مجملها

- الى يومنا هذا ،لم ينتهي الى علمنا أي من الاحداث ،غير تلك التي تم اخذها بعين الاعتبار ،وقع منذ تاريخ اقفال الحسابات والذي قد يتطلب احداث تعديلات في الحسابات او أي علامة في الملحق
- لم ينته الى علمنا ،الى تاريخ اليوم ،أي حدث او اية صفقة يمكن لهما ان يؤثرا بشكل معتبر على الكشوف المالية او برغم خلوهما من أي اثر على هذه الكشوف ،من شانهما ان يكونا لهما اثر ايجابي او سلبي معتبرين على الوضعية المالية المستقبلية لمؤسستنا
- قمنا باعلامكم بحالات الغش المعتبرة المرتكبة او تلك موضع الشك ،والتي يجب اخذ نتائجها بعين الاعتبار عند اعداد الكشوف المالية
- قمنا بتطبيق القانون بقدر المستطاع وفي حدود علمنا به

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....المالية والمحاسبة ...

iversité Mohamed Boudiaf a M'sila
aculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
épartement: finance et comptablité
.....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالـــب (ة)*:.....ســـلمي زهيـــة ..... المولـــود(ة) بتـــاريخ: ..1988/12/31.....

ب:.....المسيلة.....

الحامـل لبطاقـة التعريـف الوطنيـة(أو ر.س.) رقـم: .....499078.....الصـادرة بتـاريخ: ...2014/05/18.....عـن:

.مقرة.....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: .....المالية والمحاسبة .....تخصص:.....محاسبة وتدقيق

.....خلال السنة الجامعية:..2021/2020.....والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :.....دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق

.....

.....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانةوالنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماسترالمذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...13...../...06...../.....2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم المحاسبية

رقم: ...../.....

المسيلة في:.....

إلى السيد: .....

.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة**: .....علوم محاسبية..... **تخصص** :.....المحاسبة وتدقيق.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	قويدري دنيا	1646350992/45	11995101701638000 9	
02	لسلمي زهية	19085081963	499078	

عنوان المذكرة:.....دور محافظ الحسابات في تقييم جودة وفعالية التدقيق في ظل المعايير الجزائرية الدولية.....

.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية محافظ الحسابات محاسب معتمد	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Université Mohamed Boudiaf de M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: المالية والمحاسبة

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله،

الطالب (ة): قويدري دنيا المولود(ة) بتاريخ: 1995/09/09 بـ: سيدي عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس) رقم: 120034019 2 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: عين الحجل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "دور محافظ العمليات في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية في ظل المعايير الجزائرية للتدقيق

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانةوالنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/09

التوقيع و البصمة

*يعرض كل طالب اثبت تصريحا مزورا في حالة إعداد مذكرة من طرفه للإقصاء من مكتسباته وفق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

الرقم: / ق...../2021

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في: 2021/06/13

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: ...إيداع مذكرة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق...
تحت عنوان: حوكمة الشركات كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية و التدقيق في الجزائر

الشعبة: ...المالية و المحاسبة... **التخصص:** ...محاسبة و تدقيق...

إعداد :

1- ...سلمى زهية... رقم التسجيل: ...19085081963... الفوج: ...01...

2- ...قنوني رانيا... رقم التسجيل: ...161635099815... الفوج: ...01...

إشراف: ...محمد المعزيز عزي... **الرتبة:** ...استاذ محاضر أ...

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021/2020 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم الماليـــة وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة،وهذا في ظل التزامه بمعايير التدقيق الجزائرية وفـــي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم إجراء مقابلة مع محافظ الحسابات بولاية المسيلة من اجل التعرف أكثر على واقع المهنة ومعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى إن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز موثوقية القوائم المالية من خلال المصادقة على صحة المعلومات المالية في هذه القوائم المالية. كما توصلت الدراسة إلـــى إن هنـــاك التزام بمعايير التدقيق الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

جودة القوائم المالية– المراجعة الخارجية– المعايير الجزائرية

Abstract:

The purpose of this study is to determine the effectiveness of the auditor in enhancing the reliability of the financial statements and to make them reflect the real status of the enterprise. In the light of his commitment to the Algerian auditing standards and in order to achieve the objectives of the study, an interview was conducted with the Governor of Accounts of the Al-Masif State in order to learn more about the reality of the profession and to know the extent to which the auditors adhered to the Algerian auditing standards.

The study found that the Governor of Accounts is instrumental in enhancing the reliability of the balance sheets by validating the financial information in these balance sheets.

The study also found a commitment to Algerian auditing standards.

Keywords:

Quality of financial lists - external audit - Algerian standards

تم بحمد الله